تطور مفهوم الحرية في الفكر الأمريكي المعاصر

م.د.رنا مولود شاكر(*)

ملخص البحث:

الحرية هي قيمة روحية عليا لدى كل أنسان، وتعني حقه في ممارسة أي تصرف ما، من دون التأثير على حرية وحقوق الأنسان الآخر، وإذ كان مفهوم الحرية هو حق طبيعي، لا تكون له قيمة بغياب الإرادة الحرة للأختيار ومقترنة بالقدرة على ممارسته بالشكل الذي يرضيه، لا وفقاً لما تحدده سلطة إجتماعية أم سياسية، وبما أن الحرية هي ثمرة أساسية لكل تطور يرافق الأنسان والمجتمع على مختلف المستويات، نجد أن تطور الحرية في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، أهتم بتطوير الإرادة الحرة للأنسان كونها جزء حيوي من عملية تطور الحرية بمفهومها الشامل، لأن عملية تقييد أو الغاء هذه الإرادة سيؤدي الى تشويه الحرية والأضرار بحركة تطورها، لذلك ركز العقل الأمريكي على ضرورة تحرير هذه الإرادة من كل القيود المعنوية والمادية، لأنها ترتبط بشكل وثيق بمفهوم الحرية وتطورها، كماعزز من وجودها بالنصوص الدستورية وتعديلاتها، لضمان حمايتها ومنع تعطيل مسار تطورها حفاظاً على أستمراية حرية المجتمع الديمقراطي الأمريكي المعاصر.

Research Summary:

Freedom is the supreme spiritual value of every human being, and it means the right to practice any action without affecting the freedom and rights of the other human being. As determined by social or political authority, and since freedom is a fundamental fruit of every development that accompanies man and society at various levels, the development of freedom in contemporary American political thought, interested in developing the free will of the human being as a vital part of the process of

(*) جامعة بغداد، مركز الدراسات الأستراتيجية والدولية(*).

development of freedom in its comprehensive concept, because the process of restricting or abolishing this will lead to distort freedom and harm the movement of its development, so the American mind focused on the need to free this will from all moral and material constraints, because it is closely related to the concept Freedom and its development, as reinforced by its constitutional provisions and amendments, to ensure its protection and prevent the disruption of its development to preserve the freedom of contemporary American democratic society.

المقدمة:

تَعد الحرية قيمة أساسية لدى الأنسان، وهي مرتبطة بذاته ووجوده منذ ولادته، وهي نقيض الأستبداد والعبودية، لذلك وجد العقل الأمريكي أن الأنسان من دون الحرية هو غير حي لأن الحرية والحياة هما مترادفان طبيعيان منذ الخليقة، بمعنى أدق أن الحرية هي هبه ربانية منحها (الله) لكل أنسان، وهو خالقها وأصل وجودها، لذا من غير المنطقي حرمان أحد منها أو تقييدها تحت أي مسمى، ونتيجة لذلك رفع العقل الأمريكي شعار لا حياة من دون حرية ولا حرية مع الخوف، وتزامن هذا الشعار مع بداية تأسيس أولى المستوطنات في العالم الجديد قبل تأسيس ما يعرف اليوم (بالولايات المتحدة الأمريكية)، إذ شكل أستمرار عمليات الأضطهاد الديني والحرمان من المشاركة في الحياة العامة، التي تمارسها السلطة الأستبداية في العديد من دول أوروبا، أحد أهم أسباب هجرة المستوطنين الأوائل لاسيما بعد أدراكهم أن غياب أو فقدان الحرية بشكل نهائي، يؤدي الى أضعاف قدراتهم وهدر أمكانياتهم وضياع طاقاتهم الفكرية والعملية، مما تؤدي لحرمانهم من العيش بشكل طبيعي ووفق الخطة الربانية التي خُلقَ الأنسان من أجلها، وكل تلك الممارسات ضدهم مخالفة لإرادة الخالق وتجاوزاً على حقوق مخلوقاته.

من هنا بدأ المستوطنون السعي لتحقيق حلمهم عبر تحويل هذه الأرض ملاذاً أمناً لكل أشكال الحريات، ومع أندلا ع الثورة الأمريكية العام (1776) بدأت الأنظار تتجه الى تطوير مفهوم الحرية وحمايتها، من أي محاولة للهيمنة عليها سواء من قبل سلطة مستبدة أو سيطرة العادات والتقاليد الأجتماعية عليها مما يعطل من حركة تطورها، لذا

يجب أن تكون أسس الدولة ومؤسساتها قائمة من أجل الحرية وتعزيزها وحمايتها، لتصبح هذه الأرض ليس فقط وطن يعيش عليها الجميع وأنما تكون الحرية هواءً يتنفسه الكل، هذا يتطلب ربط الحرية ومسار تطورها بأقامة مجتمع مدني– سياسي ودولة يسود فيها القانون، ونظام حكم ديمقراطي قائم على أسس عقلانية لتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص، في بيئة توافقية تجمع كل أشكال الأختلاف والتنوع الأنساني، هذا التصور لما يجب أن تكون عليه الحرية وفق المنظور الأمريكي واجه العديد من العقبات الدينية السياسية والأجتماعية وأنعكست سلباً على واقع تطور مفهوم الحرية، وأدت الى تأخر تحقيق الحلم لقرون عديدة نتيجة لتنامي سلوكيات التطرف والتعصب الديني، والتمييز العرقي ورفض الأعتراف بوجود حرية مماثلة للآخر لمجرد كونه مختلف في الدين أو العرق أو اللون أو الجنس.

أهمية البحث: مفهوم الحرية يرتبط أرتباط وثيق بالنظام الديمقراطي الليبرالي الأمريكي، وهذا النظام عَدَ أصل التوافق والجمع بين المختلف، وتطور مفهوم الحرية هو أنعكاس لتطور هذا النظام، بمعنى أن الحرية أسهمت في أعلاء قيمة الديمقراطية ومكانتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

أشكالية البحث: أن هالة القدسية التي تحيط بالحرية وفق منظور الفكر السياسي الأمريكي، لم تمنع هيمنة الموروث الفكري والديني والثقافي للمجتمع الأمريكي (العرق الأبيض)، والذي تضاعفت قوته لدرجة أحتكار الحرية وتحديد مستحقيها وفق أملاءات ذلك الموروث، مما أدى لحرمان الأخرين منها وأنتزاعها منهم بالقانون وتشويه صورتها الحقيقية التي وضع أسسها الدستور الأمريكي.

فرضية البحث: أن مفهوم الحرية طبقاً للفكر السياسي الأمريكي المعاصر، حقيقة ثابتة ومتطورة لأنها تمتلك قدرات لأستيعاب جميع المتغيرات الأجتماعية والسياسية، بأتجاه التعدد والتنوع والذي يشكل أساس بناء مجتمع ديمقراطي متجانس ينبذ التطرف والتمييز ويؤمن بالعدالة والمساواة.

وتم تقسيم البحث على مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: الحرية في منظور الفكر السياسي الأمريكي.

المبحث الثاني: دور الحرية في تجديد بنية العقل الأمريكي المعاصر

المبحث الأول: الحرية في منظور الفكر السياسي الأمريكي

تعد الحرية جزء أساسي من التكوين الفكري الفردي والجمعي للعقل الأمريكي، وعقيدة راسخة في الموروث التاريخي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ تأسيس الدولة لما بعد الثورة الأمريكية العام (1776) أصبحت الحرية أساس بناء النظام الأجتماعي والسياسي وتطوره على مر العصور، وعلى الرغم أن أوروبا ومفكريها كانت أصل ظهور العديد من نظريات الحرية وفلسفتها السياسية، ألا أنها ظلت حبيسة الموروث الأجتماعي والسياسي ولم تتمكن من أخذ حيزها الحقيقي أو تغير واقع مجتمعاتها نحو الأفضل، لذلك سعى الأباء المؤسسون الأوائل(*) بعد أعلان الأستقلال الأمريكي العمل بشكل جدي لتحويل فكرة الحرية من مجرد شعارات يُنَظر لها ويطالب بتحقيقها، الى ممكنات قابلة للتحقيق والتطبيق عبر تثبيتها وفق القوانين الدستورية، ولمعرفة ماهية الحرية وفق المنظور الأمريكي علينا تتبع مسار بناءها الفكري وكالآتي:-

أولا:- الحرية في البنية الفكرية الأمريكية

أهتم العقل الأمريكي بالجمع بين الأفكار والطموحات كأحد آليات تغيير الواقع السياسي والأجتماعي لما بعد الأستقلال، ووجدوا أنها وسيلة سريعة للأنتقال نحو مرحلة بناء دولة القانون والمؤسسات، والتي ستضمن تعزيز وحماية الحرية ومضامينها لاسيما أنها تمثل الأساس الفعلي لضمان أستقرار الدولة الأمريكية وأستمرارها، لذلك رفع الأباء المؤسسون الأوائل شعارهم الشهير " أن الحرية عطية أو نعمة ألهية غرسها الله في قلوب الأمريكيين مما ترتب عليهم مسؤولية الدفاع عنها والحفاظ عليها ومسؤولية نشرها كأرث أنساني مشترك بين الناس"(1).

وأستطاع هذا الشعار منح الحرية هالة من القدسية، وأصبح وجودها والدفاع عنها عقيدة ثابتة في العقل الأمريكي الفردي والجمعي كما العقيدة الدينية، لذلك أخذت حيزاً مهما في أعلان الأستفلال الأمريكي عبر التأكيد على أهمية ودور الحرية في أستكمال بناء الدولة والأمة الأمريكية، وكلاهما نشأوا من عمق التنوير الأمريكي الجديد لا الأوروبي

التقليدي، وعد الخطوة الأولى للأستقلال عن كل التقاليد السياسية والأجتماعية والأقتصادية السائدة في أوروبا أنذاك وتحديداً (أنكلترا).

هذا الأمر يكشف لنا أن الثورة الأمريكية لم تكن مجرد ثورة ضد الأستعمار الأنكليزي فقط، أو أنها تمثل مشروع تبنته جماعة ما كانت تهدف لأنشاء كيان سياسي مستقل عن النفوذ الأنكليزي، وأنما في حقيقته كان يعبر عن مشروع متكامل للتحرر من الموروث التقليدي الذي شكل قيداً على الحريات الأنسانية، وأيضا التخلص من حالة الأضطهاد التي عانى منها الأفراد في أوروبا قبل هجرتهم الى العالم الجديد (الولايات المتحدة الأمريكية)، ولتغيير هذا الواقع حرص الأباء المؤسسون الأوائل على تحويل الحرية الى قوة دافعة ومستمرة للتخلص من معاناتهم السابقة، وحافزاً للدفاع عن حقوقهم وممتلكاتهم وهذا ما أكد عليه أعلان الأستقلال عندما أشارت أحد نصوصه " أن الحرية تساوي الحياة وأننا نؤمن أن الناس خلقوا سواسية وأن خالقهم قد حباهم بحقوق معينة هي جزء من طبائعهم ولا يتجزأ منها ومن هذه الحقوق الحق في الحياة والحرية والسعادة"[1]، هذا النص يكشف لنا عن مدى العمق الفكري للحرية طبقاً للمنظور الأمريكي إذ تشكل حالة متساوية ومعبرة عن الحياة وغيابها أو تقييدها يؤدي الى الأخلال بطبيعة تلك الحياة.

أن العقل الأمريكي ربط بين الحرية وبين ما يسمى بأخلاق الواجب والدين للأرادة الحرة لكل أمريكي، لتتحول مسألة الدفاع عنها وحمايتها جزء من المسؤولية الأخلاقية والدينية تجاه الأخرين، وهو ما أشار أليه (هرمان ملفيل)[*] بالقول "نحن شعب الله المختار بأمتياز من العناية الألهية ونحمل سفينة الحريات عن العالم وقد وضع الرب قدرنا مسبقاً والبشرية تنتظر من حريتنا أشياء عظيمة ويجب أن تصبح بقية البشرية وراءنا فنحن رواد العالم والحرس الأمامي لفتح السبيل للعالم الجديد الذي هو عالمنا الأن"[2]، أن الأيمان بالحرية بهذا العمق وربطها بالعقيدة الدينية والروح الواطنية والواجب الأخلاقي، أستمدت وجودها من قيمة الأرادة المطلقة التي ظهرت خلال الثورة

الأمريكية وعدت أسمى قيمة لمفهوم الحرية، ومن دونها لايمكن عد الأنسان حراً ولا يمتلك شعوراً بها أو بمكنوناتها وما ينتج عنها عبر ممارستها بشكل طبيعي في الحياة.

أن الحرية وفق المنظور الأمريكي تشكلت في عمق تفكير ووجدان فلسفة وجود الأنسان في الحياة، وعدت جزء من تكوينه وأرتقاءه البايولوجي والديني والفكري مقارنة مع غيره من البشر، ونتيجة لذلك أصبحت للحرية قيمة عليا ذات مدلول يعبر عن التطور الحضاري والفكري والثقافي الأمريكي، وتمثل عند كل أمريكي آلية لتحقيق ذاته ووجدوده لممارسة أي فعل حر وفق إرادته المستقلة، والتي تعمل على تبني وتطوير حاجاته ومتطلباته الفردية.

هذه الرؤية شكلت أمتداد للموروث الفكري والثقافي للمجتمع الأمريكي في بداية نشأته، وتطورت وأستمرت لتصبح جزء من منظومة مبادئه وقيمه الأخلاقية والسلوكية، ومعنى ذلك أنه كلما تم الأرتقاء بمفهوم الحرية وتطورها كلما عزز ذلك من أرتقاء تلك المنظومة وتطورها، مما يضمن أستمرار عملية حماية والدفاع عن الحرية بشكل دائم من قبل المجتمع، وطبيعة هذا التصور والأدراك ميزت العقل الأمريكي عن العقل الأوربي في كيفية تعاطيه وتفاعله مع الحرية، فالأول يتجه للتطبيق مباشرة أما الثاني فهو غارق في التنظير ووالتفكير وبطيء في التطبيق، والعقل الأوربي معروف بغناه الفكري والفلسفي الأ أن أغلبها لم ترى النور ولم تتمكن من أثبات وجودها على أرض الواقع وظلت حبيسة الأدراج.

هذا الأمر أنعكس بشكل مباشر على طبيعة التصور الفكري والسياسي للسلطة وبناء الدولة، لذا سعى العقل الأمريكي تجاوز هذه المرحلة مبكرا وعدم الوقوع في أخطاء العقل الأوروبي نفسها، لذلك ركز على التفكير الواقعي في بناء الدولة وعدت من أبرز سمات الفكر السياسي الأمريكي، وأهتم بالتعمق بدراسة الأفكار والتجارب الأنسانية السابقة وتحديدا الأوروبية، لكن بشكل انتقائي ليتناسب مع طبيعة المتغيرات الجديدة لما بعد الثورة على المستوى الفكري والسياسي، والعملية الأنتقائية للأفكار سعت الى" إعادة تكوين الأنسان الجديد الفردي والجمعي ودفع كليهما لتبني التوجهات الفكرية الجديدة لتحل محل أفكاره وتصوراته السابقة التي نقلها معه الى المهجر وعبر غرسها

في فكره وسلوكه اليومي سيولد الأنسان الأمريكي الجديد وفق المنطق العقلاني البراغماتي"[١] .

هذا المنطق أصبح جزء لا يتجزأ من التكوين الفكري للأنسان الأمريكي الجديد ونجدها ماثلة بشكل واضح ضمن خطابات الأباء المؤسسون الأوائل، وتحولت تدريجيا الى منظومة من القيم والمبادئ العليا تم ترسيخها ضمن النصوص الدستورية والتشريعات القانونية المكملة لها، والحرية هي أحد أهم أعمدة تلك المنظومة ومثلت الأرث المشترك لكل الأمريكيين على أختلاف مشاربهم.

ويشير (أمرسون)[*] أن قيمة الحرية عند الأمريكيين أرتبطت بكينونتهم الفكرية والنفسية، ولأجلها هاجروا نحو العالم الجديد بسبب حالات الأضطهاد التي عانوا منها في بلدانهم الأصلية، لذا قمية الحرية لديهم مضاعفة مقارنة بالأخرين وتطورت قيمتها بشكل مطرد حتى وصلت الى مرحلة عالية جداً، إذ باتت تشكل مقياس لكل نجاح وأنجاز ينسب للمجتمع الأمريكي في طريق سعيه لبناء دولته الجديدة، ومن هذه النقطة بدأت " عملية ربط الحرية كقيمة عليا بين ماهو ديني وأخلاقي وبين ماهو قانوني وفلسفي وعملية الأرتباط هذه أدت لتحولها لعقيدة ثابتة في طبيعة التكوين الديني للأمركيين والأساس الذي تستند اليه قيمهم ومبادئهم الأخلاقية والتي تحدد طبيعة سلوكهم وتصوراتهم الفكرية لما يجب أن تكون عليه الأمة الأمريكية في المستقبل"[١].

وأستطاع الأباء المؤسسون الأوائل توظيف ذلك بشكل عميق ومدروس لتصب نتائجها على الواقع السياسي الأمريكي ومستقبل بناء دولة علمانية حقيقية، وهذا يتطلب تهيئة الأجيال القادمة لتقبل فكرة فصل الدين عن السلطة السياسية، لذا عملت على ترسيخ فكرة في عقولهم أن كل تقدم ونهضة وأزدهار للمجتمع لما بعد الأستقلال لايتحقق ألا بموجب عملية الفصل، والأخير يمكن تحقيقه إذا أمنوا بقدرة العلمانية على تنفيذ ذلك وهذا الأيمان يجب أن يكون نابع من أيمانهم بالحرية كونها تمثل أمتداد لكل ما يؤمنون به، من هنا أصبحت الحرية "أمتداد طبيعي لكل عقيدة دينية وفكرية وحتى وطنية ومثلت روح الأفكار والأراء المتجددة للأتجاهات الفكرية والسياسية الأمريكية الحديثة

التي تنظر نحو الحرية قيمة مساوية للحياة ومن دونها لايمكن أرساء أسس الحياة الجديدة للمجتمع لما بعد الأستقلال فهي ثمرة الثورة وأصل بناء أركان الدولة"[1]، أن مسألة تحويل الحرية لعقيدة وربطها في فكر ووجدان الأمريكيين جعل قيمة وجودها مساوية للحياة، وبغيابها ينتفي كل شكل من أشكالها، ومن الأسباب التي دفعت العقل الأمريكي لتبني العلمانية كجزء من التوجهات الأجتماعية والسياسية، كان لتجاوز العقبات التي سادت أوروبا وأعاقت تطبيق العديد من النظريات والأفكار السياسية، بسبب أستمرار وجود قوى دينية وسياسية " تحالفت وتضامنت مع بعضها بعض ونصبت نفسها أداة لحماية الموروث والتقاليد الدينية والسياسية السائدة ورفضت كل تغيير وفضلت الأستمرار بتمجيده بدلا من أقامة مجد جديد يؤمن بالتحرر وينهي كل أستبداد قائم"[2]، ما أدى لتأخرحركة النهضة الأوروبية على مختلف المستويات. هذا الواقع أدركه العقل الأمريكي مبكرا، مما شجعه على ترسيخ فكرة فصل الدين عن السلطة في وعي وتفكير المجتمع الأمريكي، وأعلان الدولة الأمريكية دولة علمانية وجعلت من الحرية كقيمة مقدسة والديمقراطية كنظام للحكم مرتبطتان بالتوجهات العلمانية لها، وبهذا الأسلوب أستطاع التخلص من جميع المعوقات التي قد تقف حائلا أمام تقدمها، وتمكنت التجربة الأمريكية من التفوق على التجربة الأوروبية بتجاوزها للأخطاء السلبية التي أثرت على نهضتها، وحققت بناء مجدها وفق ما خطط له الأباء المؤسسون الأوائل.

هذا الأمر منحه رؤية واضحة لما يجب أن تكون عليه شكل وطبيعة السلطة، ونتيجة لذلك أعتمد أسلوباً أنتقائياً في تبنيه لبعض النظريات والطروحات الفكرية من التجربة الأوروبية، لتتواءم مع طبيعة توجهاته وطموحاته السياسية، لهذا تبنى الفكرالسياسي الأمريكي عبر مراحل تطوره "المنهج التجريبي الذي يقود العقل نحو الحقائق ويؤمن بفكرة العمل وليس عمل الفكرة لذلك توجهاته الفكرية لم تتبنى التنظير الفكري غير ممكن التطبيق على أرض الواقع لأنه يسعى لبناء مشروع عملاق ومتكامل تشبه الآلة المعقدة وقوتها وديمومتها قائمة على قوة حرية الفرد"[3]، لذا أكد العقل الأمريكي ان

الرؤى والطروحات الفكرية يجب أن تكون قاعدة مشتركة وقوية تجمع الكل حولها ولا تفرقهم، وأنما تعمل على أحترام حرياتهم وحقوقهم وتعمل على حفظها وتطويرها طبقاً لطموحاتهم المتجددة، هذا التصور شكل العلامة الفارقة ما بين طبيعة تفكير العقل الأمريكي و الأوروبي والتي أسهمت في تحقيقه لمشروع بناء دولة القانون والمؤسسات في أرض الحرية المقدسة

ثانيا: أثر الحرية في بناء المجتمع المدني– السياسي

ركز العقل الأمريكي على وضع الخطط وتحديد أولويات تنفيذها لبناء الدولة، لذلك كان في سباق مع الزمن ولم يكن يرغب الغوص في التنظير وتجربة الأفكار وأنما البدء بالتطبيق المباشر وحصد النتائج وفق مسارات خططه،من هنا نفهم سبب أعتماده على الأنتقائية في أختياره لنظريات وطروحات بعض مفكري الأوروبين، لأنه بحاجة لأفكار تتوافق مع واقع بيئته الأجتماعية والسياسية، وكان يجري عليها بعض التعديلات بعد أن ينفض عنها غبار التقاليد الموروثة ويعمل على تطويرها لتكون متواءمة تماما مع توجهاته السياسية، وتعد البراغماتية(*) واحدة من تلك الأفكار وعدت أمتداداً أكثر تطوراً "للأتجاه التجريبي العلمي الذي ساد في العصر الأوروبي الحديث وبمعنى أدق هي رؤية تجديدية لطرق التفكير التجريبي لأنها تؤمن بالتغيير كصفة ملازمة للوجود وتمتلك القدرة على توجيه الأنسان نحو مستقبله الواقعي وتدفعه نحو الأرتقاء لأنها تمنحه الأختيار الحر لأنفتاحه الفكري وأنعتاقه من الماضي"(1).

وتم توظيف البراغماتية لصالح تعزيز ودعم أسس الحرية وفق المنظور الفكري الأمريكي، لاسيما أن الحرية تعد أهم أسس بناء الدولة، والتوظيف ذاته أستخدم تجاه الطروحات الفكرية الأوروبية التي أستلهم منها العقل الأمريكي لتطويربنيته الفكرية، ويعد (هوبز) أبرز المفكرين الذين أستلهم منه العقل الأمريكي العديد من الطروحات الفكرية، لاسيما ما يتعلق بنظرية السلطة وطبيعتها ووفقا لمنظوره الفكري الهدف من وجود السلطة هو حماية الحقوق والحريات الفردية، وعد أنتقال المجتمع من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني– السياسي أحد شروط تحقيق ذلك، ومسألة تكوين وبناء

مجتمع مدني– سياسي من أكثر المتطلبات التي يحتاجها العقل الأمريكي ضمن مخططه لبناء الدولة، وعلى الرغم أن (هوبز) أسس لفكرة السلطة المطلقة في عقده الأجتماعي المكون للسلطة، وهو أمر يتعارض مع قيم ومبادئ الحرية وفق المنظور الأمريكي ولا يتوافق مع توجهاتها السياسية، لكنه لم يمنع من تبني أفكاره وتحديداً العقد الأجتماعي ومنه أشتقت بعض الأفكار لتأسيس عقد أجتماعي أمريكي خالص.

وبحسب نص العقد الأجتماعي(لهوبز) فأنه يتكون من ثلاث أرادات رئيسة تمثل الفرد والجماعة ومن يستلم أدارة السلطة، وطبقا له يتم تنازل كلا الطرفين عن إرادتهم وحقوهم لإرادة الطرف الثالث الذي "لايعد طرفا في العقد ولا تخضع إرادته للقانون وأن التزاماته تجاههم أخلاقية لذلك تبقى أرادته مستقلة ولا تتحمل أي مساءلة قانونية لانه يمثل عنصر التوازن للتحكيم فيما بينهم وينظم أمورهم ويضمن حقوقهم وحرياتهم فهو يمثل أعلى سلطة في المجتمع المدني– السياسي"[1]، أن الغاية الحقيقية للعقد تتعلق بحماية الحرية وأرساء العدل والسلام، وهي جزء من أسس بناء الدولة التي خطط لها العقل الأمريكي.

مما دفعه الى تبني فكرة عقد (هوبز) بعد أجراء بعض التعديلات الجوهرية عليه، أهمها أخضاع إرادة صاحب السلطة (الطرف الثالث) في العقد لإرادة كلا الطرفين لضمان عدم الأستئثار بالسلطة، كما أن إرادة صاحب السلطة ليست حرة أو مستقلة وأنما تخضع لحكم القانون كما الأرادات الأخرى المنضوية في العقد، وبالنتيجة ترسيخ فكرة أن القانون هو أعلى سلطة في المجتمع المدني– السياسي، والجميع يخضع له من دون أستثناء والهدف منه ضمان أكبر قدر لحماية الحرية والعدالة، وقطع الطريق أمام وجود أي شكل من أشكال السلطة المطلقة.

ونجد أن طبيعة تنظيم العقد الأجتماعي الأمريكي قد منحت سلطة وإرادة القانون الدور الأكبر، لضمان حماية الحرية وعدم التعدي على قدسيتها عبر سلطة عقلانية ثابتة، وليس وفق سلطة تتحكم بها الأهواء الشخصية لإرادة صاحب السلطة ومصالحه، كما أنها نظمت طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم على أساس أن وجوده في السلطة،

مرتبط بمدى قدرته على توفير الحماية المطلقة لحريته وتعزيز أحترامه، ونشر العدل والسلام في المجتمع المدني– السياسي وإذ عجز عن ضمان ذلك لا يعد لوجوده أهمية، وعليه التخلي عن السلطة لمن يستحقها ويمتلك قدرات أفضل وأقوى، وهنا يبرز لنا مدى قوة تأثير الحرية في بناء المجتمع المدني– السياسي، لكونها أصل ومركز تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم مما أسهم في ضمان الأستقرار المنشود ، وعدت السبب الرئيس لأنشاء العقد الأجتماعي الذي ينظم شكلها وحدودها بين أعضاء المجتمع، هذا الأمر يكشف لنا لما العقل الأمريكي أستلهم من العقد الأجتماعي (لهوبز) أغلب أفكار أنشاء عقده، ولم يستند في ذلك إلى أفكار (لوك) ، على الرغم أن الطروحات الفكرية والتنظيم الإداري لعقده تقترب كثيرا من الميول الفكرية الأمريكية المرتبطة بالحرية، وذلك بسبب طبيعة الشرط الذي وضعه كجزء أساسي من العقد، ونص على حق الثورة أو مقاومة الطغيان السياسي في حالة إذ لم يلتزم صاحب السلطة ببنود العقد أو أضرت بمصالح وحقوق أعضاءه، وعد العقل الأمريكي هذا الشرط أمر يهدد أمن وأستقرار أتحاده الفيدرالي وهو في بداية مشواره لتثبيت دعائم الدولة.

وأشار العقل الأمريكي أن هذا الشرط لايمكن الغاءه أو تعديله لتجنب الفوضى الناتجه عن حق الثورة أو المقاومة،لأنه حدد مسألة حقوق ومصالح الأفراد ضمن العقد الأجتماعي كوديعة لدى صاحب السلطة، وبالنتيجة ستكون قرارات السلطة خاضعة لتصوراته وتوجهاته وكيفية تفسيره لمفهوم الوديعة والتصرف بها، مما يعني أن القرارات التي ستتخذ تجاه قضية ما ستكون لصالح جزء من الأرادات الكلية التي أسست العقد ولم تحترم وتراعي مصالح الكل، مما يضر الصالح العام أكثر من نفعه ويدفع المتضررين الى ممارسة حقهم بتطبيق ذلك الشرط، مما يسمح بحدوث فوضى أجتماعية وسياسية تهدد الأمن والأستقرار.

لكن ذلك لايعني أن الفكر السياسي الأمريكي لم يتأثر بطروحات(لوك) الفكرية، وأنما على العكس إذ شغلت أفكاره حيزاً كبيراً من أعلان الأستقلال، لاسيما ما يتعلق في صياغته لأفكار تنظيم العمل السياسي والمؤسساتي في الدولة وتأثيرها مستمر حتى وقتنا المعاصر، ويمكن القول أن نظريته حول سيادة القانون من أهم الأفكار التي تم

تطبيقها كجزء من البناء القانوني والسياسي للمجتمع الأمريكي، لاسيما أنها أثبتت عدم صحة فكرة الأصل الألهي للحكم سواء بشكلها الديني أم السياسي وشكلت نظريته " هذه أداة لأزالة كل المعوقات التي تحول من دون أقامة سلطة سياسية تحتكم بالقانون وتدير شؤون المجتمع بواسطته"[١].

لقد وجد الأباء المؤسسون الأوائل في نظرية سيادة القانون القوة التي ستضمن تحقيق الأستقرار المنشود للمجتمع المدني– السياسي، وتعمل على أرساء نظام حكمها الذي سيعمل بإرادة القانون لا إرادة الأشخاص وهو الغاية الأساسية التي سعى لها دوما العقل الأمريكي، وكان هدف (لوك) من هذه النظرية هو "ضمان حماية الحرية والمساواة للجميع عبر إيجاد قوانين عقلانية شاملة وثابتة تضمن توفير الأمن والأستقرار لكل أفراد المجتمع لتكون بديلا عن القوانين التي تتغير مع تغير إرادة السلطة وشخوصها أو ظروفهم السياسية لذلك أشترط أن تكون هذه القوانين معروفة ومبرهنة وتحظى برضا مشترك من كل أرادات المجتمع لتطبق على الأغنياء والفقراء معاً"[١].

أن عملية أخضاع السلطة السياسية لقوة القانون، وعده الحاكم الفعلي لتنظيم شؤون المجتمع المدني– السياسي وانهت ما يسمى بالسلطة المطلقة وأنتجت نوع جديد ومختلف عما سبقه، إذ أصبحت جميع إرادات ذلك المجتمع تحكم وتدير شؤونها، مما أسهم في ضمان وحماية الحرية والمساواة والعدالة للجميع،وهذا الشكل هو ما عرف (بنظرية الفصل بين السلطات) التي أسسها (لوك) وعمل على تطويرها (مونتسيكيو) ، وكلاهما أكد أن غاية كل فرد في أنتقاله من حالة الطبيعة الى حالة المجتمع المدني– السياسي، من أجل الحصول على أكبر قدر من الحماية لحريته وممتلكاته، وأن وجود القانون كسلطة عليا وأداة للتنظيم عبر توزيع الأدوار بين سلطاته الثلاث، ستجعل الجميع يلتزم بالعقد الأجتماعي وقوانينه لأنه لايمثل سلطة أجبارية ولا قهرية، وأنما سلطة تشترك كل الإرادات في إدارتها بما يضمن حقوقها وحرياتها بشكل متساوي.

أن تطبيق مبدأ فصل السلطات كجزء من العقد الأجتماعي الأمريكي، أوجد علاقة تفاعلية بين القانون والحرية بمعنى لاتوجد حرية من دون القانون والعكس صحيح،

لذلك شكلت" سيادة القانون والحرية أمر مهم في عملية بناء أسس المجتمع المدني– السياسي الذي سينعم الجميع فيه بالحرية المطلقة وفق ما يشاء لكن بشرط أتباع القوانين المنظمة لها والتي تضع الحدود لا القيود من أجل عدم الأعتداء على حرية الأخرين"[2]، ان العلاقة المترابطة ما بين القانون والحرية أستطاعت بناء دولة ديمقراطية ليبرالية متكاملة، يكون دستورها الفيدرالي معبراً عن التجانس مابين المجتمع المدني– السياسي، وقوانينها تحمي وتصون حقوقهم وحرياتهم، ما يبعد تماما شبح الأستبداد والطغيان من قبل السلطة، ويقود الى التمرد والحروب مما يهدد كيان الدولة.

لقد سعى العقل الأمريكي عبر تطبيقه (لنظرية سيادة القانون)، للقضاء على أي فوضى سياسية أو أجتماعية إذ تشكل عائقا أمام أستمرار تجانس المجتمع ووحدته، ويعمل على تشويه قيمة الحرية ومضمونها لتصبح أداة للتدمير بدلا من البناء، وأشار الأباء المؤسسون الأوائل أن القانون وحده من يضمن تحقيق التجانس مابين مصالح الأرادات المكونة للمجتمع الأمريكي، لاسيما أنه مجتمع متعدد الأعراق فهو يشكل خليط من المهاجرين، لذلك فأن أختلاف الرؤى حول تحديد طبيعة ماهية الحرية وأسسها وطرق تحديد مداها، ستختلف لأنها ستنعكس على طبيعة مصالح كل فئة وتوجهاتها، وهذا الأمر سيقود للخلاف ويمنع تحقيق عملية التجانس ويدفع نحو الأنقسام والتشرذم ويؤدي لنشوب الحروب.

هذا المخاوف تحولت الى حقيقة بعد فوز الرئيس(لنكولن)[*]، ودعا الى ضرورة الألتزام ببنود الدستور الذي ينص على منح الحقوق والحريات للجميع من دون أستثناء أو تمييز، وأطلق حملته الشهيرة المطالبة بتحرير العبيد ومنحهم حرياتهم طبقا للدستور، هذا القرار تم رفضه من قبل الولايات الجنوبية وعدته "أنتهاكا لحقوقهم الدستورية وسيؤدي الى تدمير أقتصاد الولايات الجنوبية لأن تجارة العبيد تمثل راس المال الأستثماري لها وتوفر أيدي عاملة أشبه بالمجانية لدعم أنتاجهم الزراعي كما أن أنهاء العبودية يعني تحقيق المساواة بين الأعراق وهو أمر مرفوض لأن العرق الأفريقي هو أقل منزلة من العرق الأبيض والعبيد مجرد أمتداد لأصولهم المالية"[1].

نجد هنا أن الأختلاف لا يتعلق بالتصور الفكري لماهية الحرية وتحديد مستحقيها، ولا بكيفية تطبيق القانون و دوره كسلطة عليا لصيانتها وحمايتها، وأنما بمسألة أن المصالح الشخصية وحماية الممتلكات تفوق قيمة الحرية ووجودها بالنسبة للآخر، وبين أصرار (لنكولن) على تنفيذ قراره كجزء من تطبيق الحماية القانونية لحرية كل عضو في المجتمع المدني– السياسي، ورفض شديد من قبل بعض أعضاءه أندلعت الحرب الأهلية الأمريكية(1861– 1865)، وعدت أول صدع يصيب العقد الأجتماعي الأمريكي ويهدد وحدة كيان الدولة وأستقرارها، وعلى الرغم أن الحكومة الفيدرالية أنتصرت في الحرب ونفذت قرارها بتحرير العبيد، لتثبت صحة ومصداقية توجهاتها في حماية الحرية بقوة القانون، ألا أن هذا الأنتصار لم يحقق التجانس والمساواة بين أعضاء المجتمع المدني– السياسي وفق ما أقره الدستور.

لأن قوانين الحكومة الفدرالية لم تكن قادرة على حماية الحرية وتعزيز وجودها، فهذه الحرب لم تهدد الوحدة الوطنية وحسب، وأنما هددت البناء الفكري لمفهوم الحرية وقدسيتها، بمعنى هددت حياة الكثيرين ومنهم العبيد الذين تحرروا لكن دون مساواة أو عدالة، بسبب عجز القانون عن الغاء التفكير العرقي وثقافة التمييز العنصري التي أتسع مداها بشكل مخيف بعد الحرب الأهلية، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن الأنتصار في الحرب لم يكن سوى أنتصار لأيديولوجية وتوجهات الحزب الجمهوري الحاكم أنذاك، وليس أنتصاراً من أجل الحرية وأنصاف من حرم منها، ونتيجة لذلك أصبحت مسألة تحقيق المساواة والعدالة ما بين العرق الأبيض والأسود أحد أهم الأشكاليات التي واجهت المجتمع المدني– السياسي وحرمته طويلا من تحقيق التجانس الذي تصوره وسعى لتحقيقه الأباء المؤسسون الأوائل.

كما كشفت لنا أحداث الحرب ونتائجها، الطبيعة الأزدواجية لسياسة الحكومة الأمريكية في تعاملها مع الحرية وطرق تطبيقها للنصوص الدستورية والقوانين، والتي تميزت بالتفكير العنصري والمتطرف، وعدت أنعكاساً طبيعياً للتكوين الفكري والنفسي لبعض أعضاء (العرق الأبيض) في المجتمع المدني – السياسي والذي شكل ولعقود طويلة الأغلبية المتحكمة بإدارة وتنظيم شؤونه، وهذا الواقع شكل عائقاً ثقيلاً على

حركة تطور مفهوم الحرية، وخلق فجوة كبيرة بين فلسفة الحرية وفق المنظور الفكري الأمريكي، وبين أساليب تطبيقها التي أعادت الحرية الى مرحلة العصور الوسطى، الأمر الذي تطلب بذل جهودة مشتركة للقضاء نهائياً على تلك الفجوة هذا ما سيتم مناقشته في المبحث القادم.

المبحث الثاني: دور الحرية في تجديد بنية العقل الأمريكي المعاصر

يُعد مفهوم التجديد النقيض لمفهوم التقليد، وإذ كان التقليد يمثل التعبير عن جذور السلف وما ورثته الأجيال من موروث فكري وثقافي، فأن التجديد يمثل علاقة من التكيف النسبي بين الماضي والمستقبل، بمعنى أن التجديد سيكون أداة للموازنة بين ثوابت ومتغيرات تلك الجذور، والمتغيرات التي تطرأ في أي مجتمع ستؤدي حتماً الى تغيير بعض العادات والتقاليد والقيم السائدة، لاسيما التي تنطوي على ممارسات وسلوكيات سلبية، أما الأيجابية ستظل ولن تشملها عمليات الألغاء أو التغيير، وأنما يتم تطويرها والأرتقاء بها، لهذا أصبحت عملية التجديد ضرورة أساسية "لأعادة ضبط العلاقة بين الموروث التقليدي والأفكار المتجددة وعقلنتها لتحقيق التوازن بينهما، لان النسق التقليدي أدى الى أنفصالهما وجعلهما متضادين وبما أن العقل يهدف الى تكريم الأنسان والأرتقاء به لابد من التجديد من أجل تجاوز الماضي والواقع الراهن وبما يضمن تغيير المجتمع ونقله نحو أبعاد جديدة ومتطورة"[1]، وسواء كان هذا التجديد يتم عن طريق الثورة أم تبني أتجاهات فكرية ومعرفية تدعم عملية التغيير أجتماعيا وسياسياً.

وبما أن مسألة الأندماج الكامل ما بين أفراد المجتمع المدني– السياسي الأمريكي ذي الأعراق المتعددة، هي الهدف الرئيس الذي سعى لتحقيقه الأباء المؤسسون الأوائل، أصبح التجديد في بنية العقل الأمريكي المعاصر من أهم الأدوات الفاعلة للوصول لذلك، لكن طبيعة المشكلات التي ظهرت لما بعد الحرب الأهلية، بسبب الطبيعة الأزدواجية لممارسات وسلوكيات من يدير شؤون المجتمع ويشرع القانون ويقضي

بالأحكام، وجميعهم ينتمون لعرق وقومية محددة، ويتشاركون في الأفكار والمعتقدات الموروثة وبموجبها سمحت لهم بفرض أفكارهم وأعرافهم وتقاليدهم على الأعراق الأخرى، وأحتكروا مسألة تفسير ما هية الحرية ومضامينها وحدودها وبشكل يخالف كل ما نص عليه الدستور، الأمر الذي أنعكس سلباً على الواقع الأجتماعي والسياسي والأقتصادي لتلك الأعراق وقادت الى أنتهاك حقوقهم وحرياتهم، مما أثرت على عملية تطور مفهوم الحرية وتشويه صورتها لدرجة التشكيك بقيمها ومبادئها وأتهام رواد الثورة الأمريكية بأن شعارتهم وخطاباتهم عنها مجرد أكاذيب، ولمعرفة كيف أسهمت عمليات التجديد في تغيير التقاليد السلبية السائدة عن الحرية، وأخرجتها من تقاليد التخوم الى الأنفتاح، يجب علينا تتبع مسار تطور مفهوم الحرية وكالآتي:

أولا: الحرية من الأنغلاق الفكري الى التعدد والتنوع

إن أستمرار أزمة أنتهاك الحقوق والحريات في الولايات المتحدة الأمريكية، لما بعد الحرب الأهلية، أرتبطت بالسلوك السياسي والأجتماعي للنخبة الأمريكية الفاعلة والمؤثرة في المجتمع المدني– السياسي، والذين يرفضون منح الحقوق والحريات لكل شخص يختلف عنهم في الفكر والسلوك وليس فقط اللون أو العرق أو الجنس، وعلى الرغم أن أفعالهم تلك تعد مخالفة لما نص عليه الدستور، لكنهم برروا ذلك بحجة أنهم يمثلون أساس ذلك المجتمع وبناءه كونهم يمثلون العرق الأكثر تفوقاً وذكاءاً وفق الداروينية الأجتماعية[*]، والأخرين هم أقل منزلة وذكاءاً ومدنية، مما أفسح المجال أمامهم لممارسة الكثير من الأنتهاكات وبمسوغات قانونية وتشريعية مختلفة، ونجد ذلك واضحاً مع " صدور أول قانون للجنسية في الولايات المتحدة الأمريكية العام (1790) وحدد شروط الحصول على الجنسية بالأشخاص البيض الأحرار الذين يتمتعون بأخلاق جيدة ويساندون دستور الدولة وهذا القانون شمل الأوروبيين وبعض دول أسيا والشرق الأوسط"[(1)]، هذا القانون وغيره من القوانين الأخرى توضح لنا أن مسألة التمييز العنصري والتفرقة على أساس اللون والجنس والأصول هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الموروث الثقافي للأمريكيين من (العرق الأبيض)، وأن صانع القرار الأمريكي

لم يكن متأثرا فقط بالضغوط الشعبية للمخلصين لموروثهم، وأنما يتبنى توجهات تلك الثقافة لأنه ولد من رحمها ويؤمن بها ويعمل من أجل أستمرارها.

إن التناقض بين ما يرفعه الأمريكيين من شعارات وأفكار مبتكرة عن الحرية في خطاباتهم السياسية، وبين ممارساتها وسلوكهم تجاه الأخرين التي تكرس التمييز والفصل العنصري ضدهم وتعمل على تقييد حرياتهم وحرمانهم منها، يكشف لنا عن مدى الطبيعة الأزدواجية للإرادة السياسية الحاكمة في تعاطيها وتفاعلها مع حريات من هم لاينتمون (للعرق الأبيض)، بمعنى أن سلوكها سياسي سلوك هش ومصطنع بنيوياً وأسهم في عرقلة تطور مفهوم الحرية وبقاءها تحت رحمة الأنغلاق الفكري والثقافي،هذه الحقيقة أشار لها (ديوي)(*) لأن الحرية والديمقراطية أصبحت تعبر عن "نمط من التفكير المنغلق لحماية طبيعة الحياة والتقاليد القائمة مما دفعها لأستخدام وسائل وأساليب غير ديمقراطية في ظل الحكم الديمقراطي لحماية تلك التوجهات وضمان وجودها وأستمرارها بأسم مبادئ الديمقراطية ونظامها الذي لاتسود فيه سوى العدالة والمساواة من وجهة نظرهم وتدريجياً تحول النظام الديمقراطي لأكبر آلية لتبرير حالات تعسف السلطة ضد حريات الأخرين"[٤].

كما أنتقد طبيعة الطموح الأمريكي الذي أثرت علية ثقافة الأنغلاق الفكري، وجعلته ينحصر بمسألة أقامة حكم ديمقراطي وأقرار دستور يحفظ ويحمي حرياتهم، لكن طبيعة حدود المساواة والعدالة تحددها الطبقة الأجتماعية الأكثر تفوقاً، في حين يجب أن يأخذ الطموح مدى أبعد ويمثل ذلك بتحويل الآليات الديمقراطية ونظامه الى أدوات فاعلة ومؤثرة تسمح للمساواة والعدالة أن تتجدد وتتطور لتشمل الجميع، ومن ثم تنتشر نحو أفاق مختلفة ليتمكن كل أنسان من وضع قيمة مضافة الى القيم الموجودة، لتسهم لاحقاً في تكوين منظومة من القيم العامة الأيجابية والفاعلة وتصبح تدريجياً قواعد للحياة المشتركة بين مختلف الأعراق، وهنا سيعم الخير العام ويتحقق التطور للأمة الأمريكية من أجل الأرتقاء بكينونة الأنسان لاأنتماءه أو لونه أو جنسه.

هذا التطور تأخر طويلا وأنعكس سلبا على واقع الحرية وتطورها، وذلك بسبب هيمنة الموروث والثقافة التقليدية على طبيعة النظام الديمقراطي الليبرالي وأدى لتشويه مضمونه وأطره السياسية والقانونية، وكان (ديوي) من أشد المؤيدين لهذا النظام وعده الأفضل لتحقيق تطور المجتمعات والوصول لأعلى غاياتها للتمتع بالحرية، لكن هيمنة كلا من الموروث والثقافة الأجتماعيه عليه أدت لأضعاف قدراته وتعطيل أنجازاته الحقيقية، بسبب أستخدام "أدوات جوفاء لتطبيق فكرة غنية بالقيم الأخلاقية ومبادئ المساواة والعدالة لأن الديمقراطية الليبرالية نظام متكامل ويمثل أصل حماية الحرية لكن تلك الأدوات أنتجت نظام جزئي غير متكامل ويقتصر على تغيير السلطة بشكل سلمي ويضع صناع القرار وفق إجراءات قانونية ويسمح بالترشح وتكوين الأحزاب والمشاركة في الأنتخابات وكلها تكون لصالح مكون محدد من دون الأخرين"[1]، هذا الأمر أدى لظهور مشكلات وأزمات عديدة رافقت عمليات أنتهاك الحقوق والحريات، وبسببها أعتبر النظام الديمقراطي الليبرالي غير كفوء في حمايته للحرية وتحقيق العدل والمساواة للجميع.

في حين المشكلة الحقيقية ليست في النظام وأنما مرتبطة بالتوجهات الفكرية للمجتمع وثقافتهم، وبمعنى أدق أن الخلل ليس في الفكرة وأنما في عملية تطبيقها وهو ما أصاب الديمقراطية الليبرالية الأمريكية، التي جمعت بين التراث اليوناني فيما يتعلق بتطبيقه للديمقراطية، وبين التراث الأنكليزي الذي قسم المجتمع الى طبقات لها ترتيب من الأعلى الى الأدنى وعلى ضوءه يتم تحديد شكل الحرية وطبيعة العدالة والمساواة التي يستحقها، مما كرس حالة التمييز بكل أشكاله وأثر على تطور الحرية والديمقراطية، ولتغيير هذا الواقع دعا (ديوي) الى وضع فلسفة فكرية وتربوية للأصلاح وأولى خطواتها تطبيق ما سمي " بالتربية الديمقراطية وهي طريقة لكل أنسان فهي ليست مجرد شيء خارجي يحيط به وأنما تمثل مجموعة من الأتجاهات والمواقف التي تشكل سمات الشخصية للفرد وتحدد ميوله وأهدافه في مجال علاقاته الأنسانية وتدفعه لممارسة

سلوكيات تؤمن بقيمة الأنسان وحريته وكرامته مما ينتج مجتمع متفاعل يشترك الجميع فيه بصنع القرار ويحترم حرية الرأي والفكر والمعتقد"[٤].

سعى (ديوي) الى أنشاء مجتمع أمريكي ديمقراطي ومتجانس، ووجد أن تحقيق ذلك ممكن عن طريق التربية والتعليم، والتي يجب تنقيتها من هيمنة الموروث التقليدي للمجتمع ذو الطموح المحدد والتفكير المنغلق، وأكد أن تأثير الأصلاحات التربوية أقوى من الأصلاحات القانونية والسياسية، لانها تركز على إعادة بناء الفكر والسلوك وتخلق أجيال جديدة تحترم الأختلاف وتتقبل التعدد والتنوع، وبما أن الأوطان تبنى بواسطة أجيال المستقبل ستولد الأمة الأمريكية الجديدة، وتكون الحرية والفكر المنتج وروح العدالة والمساواة أساس العيش المشترك بينهم من أبرز سماته الفكرية المتجددة، هذه الطروحات شكلت حافزاً قويا لدى مكونات المجتمع الأمريكي، التي عانت لحقبة طويلة من الأنتهاكات والممارسات اللاإنسانية وأدت لمصادرة حقوقها وحرياتها التي نص عليها الدستور وغيبها القانون، وأستطاعت تلك المكونات بفضل تسلحها بالعلم والمعرفة التي رسم أدوات تنفيذها (ديوي) من تشكيل حراك إجتماعي وقانوني عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية لأستعادة ما سلب منها.

ويعد (الهنود الحمر) من أهم المؤثرين والناشطين في مسار الحراك الأجتماعي الذي طالب بأستعادة حقوقه وحرياته، إذ تعرضوا لسلسلة طويلة من الأنتهاكات وصلت لحد إبادتهم والأستيلاء على أراضيهم، عندما بدأ المستوطنون المهاجرين من أوروبا تثبيت وجودهم في العالم الجديد وأستغلال موارده الوفيره وأستثمارها لتطوير أقتصادهم، وعَد (الهنود الحمر) عائقا أمام تحقيق ذلك ووجودهم شكل تهديد لأمن وأستقرار المجتمعات المستوطنة، التي سعت لتجريدهم من جميع ممتلكاتهم وأن كان على حساب أرثهم وتقاليدهم، وهو ما رفضته قبائل (الهنود الحمر) وبدأت بمقاومته تارة بالقوة وتارة بالتفاوض وأقامة سلام مؤقت.

كما نجد أن طبيعة العلاقة بين الطرفين قد شكلت للمستوطنين تحدياً من نوع أخر، إذ خلقت صراعاً مابين "رغباتهم الدنيوية وتعالميهم الدينية المسيحية (لاتقتل ولا تسرق ولا تكذب) و لابد من وجود حل يوازن بين تحقيق الطموح الدنيوي والألتزام الديني

وكان مسألة عَدّ الهنود الحمر لايشكلون جزء من مدنية وحضارة المستوطنين وهم أعداء ويشكلون خطراً على حياتهم لتصبح مخرجاً لتسويغ قتلهم وتشرديهم بشكل قانوني ولايخالف الدين"[1]، هذا الأمر أسهم في نشر فكرة أنهم أقوام همجية ومتخلفة ولا تمتلك أي ثقافة أو مدنية، وباتت جزء من الثقافة الأمريكية مما عزز من فرض قوانين وتشريعات، تبرر الممارسات اللاأنسانية والأخلاقية ضدهم مثل معاملتهم كأجانب وغير تابعين للولايات المتحدة الأمريكية، وعزلهم في محميات تفتقر لأبسط متطلبات الحياة وأجبارهم على تغيير لغتهم وثقافتهم وتقاليدهم لصالح كل ماهو أمريكي، وبعد قرنين من الأنتهاكات المستمرة ضد (الهنود الحمر)، بدأ الحراك الأجتماعي والسياسي لديهم يتبلور وأستطاعوا أنشاء جمعية الهنود الأمريكيين العام (1911)، وضمت نشطاء منهم وأيضا ممثلين عن بعض المنظمات الأمريكية والأجنبية المدافعة عن حقوق الأنسان وحرياته، وعبرها طالبوا بالحصول على الحقوق والحريات نفسها التي يتمتع بها الأمريكي الأبيض، بعد فرض دمجهم القسري في المجتمع الأمريكي وتمكنوا فعليا من الحصول " على الجنسية الأمريكية وما يترتب عليها من حقوق وألتزامات العام(1924) وسمح لهم بموجبها في المشاركة في الوظائف العامة وحق الأقتراع في الأنتخابات العام (1948) وحصلوا على موافقة ودعم الحكومة الفيدرالية بأصدار قانون نشر لغات الأمريكيين الأصليين وذلك العام (1990) وينص على دعم وحماية ثقافتهم ولغتهم الأم"[2]، وهكذا تمكن (الهنود الحمر) من الحصول على حقوقهم وحرياتهم التي نص عليها الدستور وفق التعديل الرابع عشر والخامس عشر[*]، الذي يؤمن بفلسفة الحرية وحق كل أنسان التمتع بها ولا يحق لأي أحد سلبها أو تقييدها لأنها تمثل أعلى المقدسات في الحياة.

أما الحراك الأجتماعي الأخر فأنه أرتبط بقضية التمييز على أساس الجندر(نوع الجنس)، والتي أغفل وجودها وحقوقها الدستور الأمريكي في كثير من القضايا التي تمس واقع المرأة الأمريكية، ونقصد هنا ما يتعلق بحقوقها القانونية والسياسية وحتى التعليمية، ومنذ تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية عانت المرأة من الأقصاء والتهميش

والتمييز، لم تحظى بالأنصاف والمساواة التي أقرت للرجل من (العرق الأبيض)، وأشارت (سوزان أنتوني)(*) للعقد الأجتماعي الأمريكي أنه يمثل " عقد ذكوري بأمتياز لأنه لم يسمح فقط بتقييد الحريات وعدم الأعتراف بالمساواة مابين الأعراق الأخرى وأنما أسهم أيضا بالهيمنة على حرية المرأة وحقها في المساواة والمشاركة في العمل والتصويت"(١).

وأكدت من غير الممكن أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية، الرائدة في قيادة وتصدير الحرية الى المجتمعات الأخرى وهي عاجزة عن تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة ويكرس أستعبادها وتهميشها، هذا الطرح يشكل أحد طروحات الحركة النسوية الأمريكية التي طالبت ودافعت عن حقوقها وحرياتها، والتي أتخذت ثلاثة مسارات رئيسة الأول بدأ مع" عقد مؤتمر(سينكا فولز) العام (1848) وركز على المطالبة بالحقوق الأجتماعية والأقتصادية ورفع سقف الأجور للمرأة العاملة لتحسين مستوى معيشتها و بعدها تطور سقف المطالب ليشمل الحقوق السياسية وحق الأقتراع في الأنتخابات العامة ليتم أقراره من قبل الحكومة العام(1920)"(2)، وعلى الرغم أن هذا المسار تميز بقوته الفكرية والثقافية لمطالبته بحقوق الأعراق الأخرى وتحديداً السود، ألا أنه أفتقد للخبرة القانونية وغياب الدعم الشعبي والحومي له، مما أضعف من قدرته للضغط على الحكومة لأصدار المزيد من التشريعات التي تنصف مكانة المرأة في المجتمع.

أما المسار الثاني بدأ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سبعينيات القرن العشرين، إذ شكل وجود المرأة في سوق العمل وشغل بعض الوظائف العامة، لأنشغال الرجال في الحرب دافعاً قوياً لرفع سقف مطالبهن وأهمها " التحرر من الهيمنة الذكورية على حياتها وخياراتها في التعليم والعمل وإلغاء السلطة الأبوية بشكلها الأجتماعي والقانوني ومنحها كل الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الرجل وأيضا الضغط على الحكومة لألغاء التمييز الجنسي الذي تم تحريمه بأقرار الكونغرس العام(1972)"(3)، نجد هنا زيادة الوعي الفكري والسياسي لدى المرأة الأمريكية، وقدرتها على أستخدام

الأطر القانونية والسياسية للحصول على مطالبها المشروعه، وأستخدامها كأدوات للضغط على المشرع الأمريكي لتنفيذها بحزم وقوة.

هذا الواقع نقل المسار الثالث للحركة النسوية نقلة نوعية، وبدأ من ثمانينات القرن الماضي حتى العام (2001) إذ تطورت قدرات ومهارات المرأة الأمريكية، وأنتقلت من مجال المطالبة بحقوقها الى التمكين منها عبر شغلها لمناصب إدارية وسياسية عليا كأستحقاق(*) كونها عنصر فاعل ومؤثر في المجتمع وليس مجرد أمتداد لحقوقها، وبالنتيجة أستطاعت المرأة الأمريكية ليس فقط الحصول على مكتسبات حقوقها وحرياتها، وأنما تغيير الصورة النمطية التقليدية لنظرة المجتمع تجاه المرأة كونها لاتصلح سوى للقيام بأعمال المنزل وتعليم الأطفال.

وفيما يخص قضية السود والتي عدت من أهم قضايا النضال الأنساني من أجل الحرية، ليس على المستوى الأمريكي وأنما العالم أيضا، وعلى الرغم أن أعلان التحرير الذي أصدره (لينكولن) قد أعتقهم من العبودية، وبموجبه أستطاعوا الحصول على الجنسية الأمريكية العام (1870)، لكنهم لم يحصلوا على حريتهم وحقوقهم كمواطنين، بسبب طبيعة الثقافة التقليدية (للعرق الأبيض)، إذ تنظر إليهم كونهم أقل شأناً ومرتبة و لايمكن أن يرتقوا لمستوى المواطنة، ونتيجة لذلك عانوا من أبشع صور الأضطهاد والتمييز العنصري، وصلت لحد قتلهم وتهجيرهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم من قبل جمعيات البيض المتطرفة(**)، ونجد أن سوء الأوضاع المعيشية وحرمان شريحة كبيرة منهم من حق التعليم، أسهم في ضعف وعيهم وأدراكهم لماهية حقوقهم وحرياتهم، ولم يمتلكوا أي تصورعن كيفية المطالبة بها كونها أمتياز لهم كمواطنين أقر دستورياً.

هذا الواقع تغيير بعد الحرب العالمية الثانية إذ كان لمشاركة السود رجالاً ونساءاً في الحرب، وبروح وطنية عالية لاتقل عن وطنية أي أمريكي من (العرق الأبيض)، في الوقت الذي عانوا فيه من القمع والأضطهاد في وطنهم الأم، مما أثر ذلك على السلطات الحكومية أنذاك ودفعها الى أجراء بعض التعديلات القانونية لصالحهم، أبرزها " أطلاق الرئيس ترومان لمبادرة الغاء التمييز العنصري ضد السود وتم أرساها الى

الكونغرس وأقرها العام (1948) ونصت عى أن سياسية الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تكون قائمة على المساواة في المعاملة والفرص لكل المنضمين في القوات المسلحة من دون أي أعتبار للعرق أو اللون أو الدين"[1]، هذا التعديل لم يشمل سوى من هم ضمن القوات المسلحة وليس كل المدنيين السود، ألا أنه شكل حافزاً قوياً لظهور الحراك الأجتماعي والسياسي للسود لتغيير واقعها بشكل جذري، ويعد (مارتن لوثر كينغ)(**) من أبرز الشخصيات التي وظفت هذه التغييرات البسيطة لصالح قضية السود.

إذ وضع خطة إستراتيجية لأنهاء حالة التمييز العنصري والعنف الذي يمارس ضدهم، ونفذت هذه الخطة عن طريق أعتماد ثلاث خطوات رئيسة الأولى تمثلت بدعوته لكل أبناء المجتمع من السود "الأنتماء لحركة الحقوق المدنية ومواجهة عنف البيض بالعنف المضاد وقد أستلهم هذه الفكرة من سياسية غاندي اتي أستخدمها ضد الأنكليز للحصول على حقوق وحريات الشعب الهندي لتصبح هذه الدعوة فيما بعد فلسفة فكرية وروحية أتبعها السود للضغط عى العنف الشعبي والحكومي ضدهم"[1]، هذه الخطوة أستطاعت تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها منحت السود القدرة على تسجيل حالات العنف والتمييزالعنصري التي يتعرضون لها، لتحديد حجم ومستوى وشكل كل حالة وأي الولايات التي تحدث فيها حالات عنف متكرر وخطيرأكثر أو أقل، ونتيجة لذلك أستطاع السود رفع قضيتهم الى المحكمة الفيدرالية العليا وأصدرت قرارها العام (1955)، الذي نص على الغاء أي شكل من أشكال التمييز والفصل العنصري في الأماكن العامة والمركبات لأنه يخالف الدستور.

الخطوة الثانية ركزت على مسألة "تسجيل السود في الأنتخابات العامة إذ عُدَّ ضعف مشاركتهم سبب رئيس لأستمرار قوانيين التميز العنصري ضدهم لذلك يجب الحرص على الأشتراك والترشح للأنتخابات بشكل صحيح ليصبح لديهم من يمثلهم داخل السلطات الثلاث ويعمل على أيصال صوتهم ومطالبهم بشكل أكثر دقة وأمانة"[2]، وعبر هذه الخطوة أستطاعوا من الحصول على أقرار لقانون حق الأقتراع العام (

1967)، وبموجبه تحريم أي قانون في أي ولاية تضع شروط محددة أو مقيدة لهذا الحق على أساس اللون أو العرق، ومنحت السلطات الفيدرالية لنفسها صلاحية مراقبة ورصد الولايات المخالفة، أما الخطوة الأخيرة ركزت على توظيف الأعلام وبأشكاله المختلفة لصالح القضية، ووجد (مارتن لوثر كينغ) أن الأعلام سيكون له تأثير مضاعف، إذ لن يشكل عنصر ضغط على الحكومة الأمريكية وحسب وأنما العالم أجمع، وتحقق ذلك عبر خطاباته الرسمية التي حشدت وشجعت السود في كل أنحاء البلاد على الأنضمام للحركة، فأما الحرية أو الموت وخرج المجتمع الأسود بتظاهرات سلمية واسعة، وعلى الرغم من حجم العنف الذي تعرضوا له على يد الشرطة والمتطرفين البيض، ألا أنهم لم يستسلموا.

وأستطاع الأعلام لأول مرة من نقل الصورة البشعه للوجه الأمريكي الآخر، ودفعت الشعب الأمريكي من البيض وشعوب العالم التعاطف معهم والدفاع عن حقوقهم، لاسيما أن حركة الحقوق المدنية للسود تزامنت مع حركة التحرر من الأستعمار حول العالم، وشكلت الطرق السلمية التي أتبعها السود مقابل العنف الذي يتعرضون له من قبل الشرطة والمتطرفين، أحراجاً كبيرا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وعامل ضغط عليها دفعها الى أصدار ما سمي "بقانون الحقوق المدنية العام (1964) ونص على حظر وتحريم كل أشكال التمييز والتفرقة العنصرية على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الأصول في جميع المرافق العامة الحكومية وغير الحكومية وحظر أي قانون يحد من حرية وحقوق أي أنسان وللحكومة الفيدارلية صلاحية قانونية تفوق أي اولاية"[3].

مما تقدم نجد أن الإنماذج الثلاثة للحراك الأجتماعي أسهمت بخلق ما عرف بمصالحة الذات الأمريكية، وخروجها من شرنقة الأنغلاق والتطرف الفكري الى التعدد والتنوع وتقبل الأخر، وهذا الأمر أسهم بدوره الى خروج الحرية من حالة الأنغلاق والتقيد بأفكار وممارسات الموروث التقليدي لتنتقل لمستويات أعلى، بمعنى أن الحرية وفق التصور الأمريكي المعاصر لم تعد حكراً على فئة معينة، ولا يحد من وجودها ومكانتها

أي قيود، وأنما هي حق للجميع على أختلاف الوانهم ومشاربهم، طالما أنهم يدينون بالولاء لوطنهم الأم الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: أطروحة الموجة الثالثة للحرية

إن مفهوم الحرية وتطوره في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، قد مر بمراحل عديدة ومختلفة حتى أستطاع الوصول لمراحل متقدمة لتطوره الفكري والأنساني، وهذه المراحل أتسمت حركتها كموجات للتغيير الفكري والسياسي والأجتماعي وحتى الأقتصادي، والتي أثرت في طبيعة تفكير وسلوك المجتمع الأمريكي وأستطاعت من تغييره نحو آفاق جديدة أكثر إيجابية وتفاعلية مع طبيعة تلك المتغيرات، وإذ كانت الموجة الأولى قد بدأت منذ أعلان الثورة الأمريكية حتى نهاية القرن التاسع عشر، وفي عهدها شهد المجتمع الأمريكي عصر الأزدهار على المستوى الفكري والقانوني والمؤسساتي والتطور في المجال الأقتصادي، لكن على مستوى الحقوق والحريات لم يشهد تطوراً ملموساً ولم يتمتع بها سوى الأمريكيين من الأصول الأنكلوسكسونية(٢).

أما الموجة الثانية بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى ستينيات القرن العشرين، وشهدت هذه المرحلة مجموعة كبيرة من المتغيرات الفكرية والسياسية، أنعكست بشكل واضح على واقع الحرية وتطورها، إذ ظهرت مجموعة من التشريعات والقوانين التي تمنع أي ممارسات تمييزية أو عنصرية ضد الأخرين، وتعزز من قيم العدالة والمساواة والتسامح وهذه المرحلة يمكن أن نطلق عليها عصر أزدهار الحرية وتقدمها، الذي تزامن مع الحراك الأجتماعي والسياسي الأمريكي للمطالبة بحقوقه وحرياته المدنية والسياسية.

أما الموجة الثالثة بدأت منذ بداية تقديم سلسلة من الأعتذارات الرسمية من قبل الحكومة الأمريكية وبأسم جزء من الشعب الأمريكي (العرق الأبيض)، الذي تسبب بأذى كبير للأعراق الأخرى لممارسته اللاإنسانية وسلوكه العنصري تجاههم، وتم تقديم أول أعتذار رسمي " الى اليابانيين – الأمريكيين العام (1988) إذ أقر الكونغرس

الأمريكي نص الأعتذار لهم لما أقترفه الشعب الأمريكي ضدهم في أثناء الحرب العالمية الثانية وتم توقيعه وأعلانه رسميا من الرئيس رونالد ريغان العام (1990) وبموجبه تم دفع تعويضات مالية لهم"[1]، إذ عانى اليابانيين من أضطهاد وتنكيل ومصادرة لممتلكاتهم في الحرب بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مع كونهم مواطنين ولدوا فيها ويحملون جنسيتها لكن أصولهم تعود لليابان لذلك تعرضوا لممارسات لاأخلاقية وحرموا من حريتهم وحقوقهم التي أقرها الدستور.

ومنذ نهاية تسعينيات القرن العشرين توالت الأعتذارات الرسمية التي عدت جزء من عملية ترسيخ التعدد والتنوع فكراً وسلوكاً بين أفراد المجتمع الأمريكي، إذ قدمت الحكومة الأمريكية "أعتذاراً لكل الأمريكيين من أصول أفريقية والذين حرموا من أبسط حقوقهم كبشر بسبب القوانين والممسارسات الأجتماعية التي كرست التمييز العنصري وتم تقديم تعويضات مالية ومعنوية لهم ، أما الهنود الحمر فهم لم يحصلوا على أي أعتذار رسمي ألا في العام (2009) وأيضا قدموا لهم كل التعويضات المالية والمعنوية لتعويضهم عما فقدوه من حقوق وحريات نتج عنه تدمير لأصولهم وجذورهم الفكرية والثقافية والجغرافية"[1]، هذه الأعتذارات الرسمية رافقها إعتراف من نوع أخر وكان له دور في تكريس مزيد من الجهود الشعبية والرسمية لنشر ثقافة التعدد والتنوع والتسامح، وذلك بأقرار أصدره الكونغرس أعلن فيه أن ثقافة كل الأعراق التي ولدت منها الأمة الأمريكية اليوم وموروثها الفكري والتاريخي يعد أمتداد طبيعي للثقافة الأمريكية الرسمية، لذلك لم يعد مقبولاً الأشارة لأي ثقافة بروح التمييز أو التقليل من مكانتها وأهميتها في أغناء روح الثقافة العامة.

وطبقاً لذلك تم نشر ثقافة التسميات الجديدة للتعبير عن الأصول الثقافية والأجتماعية للأمريكيين، للتأكيد على مدى أحترام الموروث التقليدي والثقافي لجميع الأعراق، وعَدَّه جزء لا يتجزأ من حقوقهم وحرياتهم وأيضاً يشكل جزء أساس من الهوية الوطنية، وهكذا بدأ يطلق على السود تسمية أفرو– أمريكي بدلاً من الملونين أو الزنوج، والهنود الحمر يسمون اليوم بالهنود الامريكيين، أما الذين أصولهم من قارة أسيا يسمون

بالأسيوي– الأمريكي، وغيرها من التسميات الأخرى التي لها علاقة بأصولهم أو أعراقهم وذلك الأعتراف لايعد تمييزاً في الولايات المتحدة الأمريكية وأنما تكريماً وأحتراماً لهم وتعزيزاً لأصولهم الثقافية، كما شكل هذا الأعتراف أقراراً بحرية ومساواة الجميع من دون أستثناء، ومن أبرز مؤشرات تطور مفهوم الحرية في ظل الموجة الثالثة وصول (باراك أوباما) للرئاسة، وهو أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية يصل للبيت الأبيض وهو أعلى وأهم منصب في الولايات المتحدة الأمريكية.

وهو دلالة واضحة لمدى التطور النوعي الذي وصلت إليه الحرية، وتأكيد على وضع نهاية لكل أشكال وممارسات الأنغلاق الفكري، وفتح الأبواب على مصراعيها للتوجه نحو فضاء التعدد والتنوع لينعم الجميع بالحرية، وما يترتب عليها من حقوق وواجبات كما أقرها الدستور من دون قيد أو شرط، هذا التصورأستطاع (أوباما) تنفيذه في ظل إدارته، إذ سعى الى وضع حلول للقضايا العالقة والمرتبطة بالحرية ومبادئها، لذا أقر مجموعة من القوانين المعطلة والتي شكلت أزمة إجتماعية ودينية كبيرة لسنوات عديدة، وأهم تلك القضايا هي قضية (المثلية)[*]، وما يتعلق بمطالب ناشطيها الذين طالبوا بتحقيق الحرية والمساواة لهم، كما المواطنين الأخرين وقد ظهرت قضيتهم للعلن منذ العام (1976)، بعد قيامهم بسلسلة من الحملات المنظمة طالبت فيها بالغاء التمييز ضدهم ومنحهم الحق في تولي الوظائف العامة من دون أخفاء هويتهم وميولهم الجندرية وأصدار قوانين تنظم زواجهم، كونه جزء من حقهم وحريتهم الدستورية لاسيما أنهم أعلنوا أن حركتهم تمثل أمتداد للحراك الأجتماعي الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية لعقد من الزمن.

وقضية (المثلية) من القضايا المثيرة للجدل على مستوى الرأي العام الأمريكي، وعدتها العديد من التيارات الدينية والسياسية والأجتماعية ذات الطبيعة المحافظة، أن وجودهم يعد مخالفاً للمعايير الأخلاقية والدينية والطبيعة الأنسانية التي خلق عليها البشر، مما دفع الحكومة الأمريكية الى أصدار" قانون يؤكد أن وجود أي علاقة بين شخصين من الجنس نفسه يُعد جريمة يعاقب عليها القانون وقد تم أقراره من قبل الرئيس ريغان العام

(1984) كما عد القانون أن المثلية هي حالة مرضية ونفسية مستعصية ويجب أن يخضع المصاب بها للعلاج وبقوة القانون"[1]، ومع تنفيذ القانون بدأ المثليين برفضه والمطالبة بألغائه لأنه يشكل تجاوزا لحرية أختيارهم وأنتمائهم، ويشكل خرقاً للتعديل الرابع عشر من الدستور[*] لكن تنفيذ القانون ظل معمولاً به، وسبب الكثير من المشكلات الأجتماعية والنفسية والأقتصادية للمثليين، لأن من يعلن صراحة طبيعة ميوله الجنسية يتعرض للنبذ الأجتماعي وعدم قبوله في أي وظيفة عامة.

وبمرور السنوات تضاعفت نسبة المثليين إذ شكلوا (10%) من سكان الولايات المتحدة وهذه الزيادة سمحت لهم بتكوين منظمات تدعمهم وتقوي إرادتهم للمطالبة بحريتهم وحقوقهم وأستطاعوا تدريجياً من تحويل قضيتهم الى "قضية رأي عام عبر الكشف عن معاناتهم بسبب طبيعة القوانين التي أقرت ضدهم مما أسهم في رفع نسبة مؤيديهم وبلغت (57%) العام (2014) مقابل (39%) مناهضين لهم مما أسهم في تغيير طبيعة نظرة المجتمع لوضعهم لتنتقل من كونها حالة مرضية كجزء من الأضطراب النفسي الى خيار طبيعي ولد عليه أو أختاره بمحض إرادته الحرة"[2]، ونتيجة لذلك تم رفع قضيتهم الى المحكمة الأتحادية العليا والتي أصدر سلسلة من القرارت تتعلق بطبيعة وضعهم في المجتمع، وبدأت من العام (2009) ولغاية (2015) كان أهمها الغاء التمييز على أساس الميول الجنسية، سواء على مستوى العمل أو الرعاية الصحية أو السكن، وأعلن (أوباما) عن " إدراج المثليين ضمن الفئات المحمية من التمييز على أساس الهوية الجندرية ضمن صلاحيات لجنة تكافأ الفرص الفدرالية كما تم وضعهم تحت حماية قانون جرائم الكراهية أو التحيز والذي أقره الكونغرس مما وسع من نطاق تعريف جريمة الكراهية ليشمل الجنس المختلف والميول الجنسية والهوية الجندرية"[3].

وبعد ذلك تم أقرار قانون زواج المثليين بعد المصادقه عليه من قبل (أوباما)،على الرغم من رفضه من قبل الحكومات السابقة والذي أستمر لأكثر من عشرين عاماً، ومثل أحد أهم مطالبهم كجزء لا يتجزأ من حريتهم وتم الأعلان عن تطبيقه رسميا العام (2015)،

وبموجبه تم الأعتراف بحقوق المثليين بالزواج المدني ورفع الحظر عنه في خمسين ولاية أمريكية، وعلى الرغم من وجود معارضة شديدة لهذا القرار من قبل العديد من التيارات الدينية والحزب الجمهوري، كونه يتنافى مع المعايير الأخلاقية السوية ويتعارض مع المعتقدات الدينية لحماية النوع البشري، لكن (أوباما) أعلن في بيان رسمي " أن هذا القرار هو أنتصار للحرية ومرحلة جديدة تخطوها أمريكا نحو المساواة والحقوق المدنية وأكد أنه يحترم كل الأديان ومعتقداتها ولا يشجع على مخالفتها لكن تبقى الحرية سابقة في وجودها على المعتقد الديني لأن الحرية أصل وجود الأنسان منذ ولادته أما المعتقد هو يمثل حرية أختياره وأنتماءه"[1]، بمعنى أدق أنه يرفض حرمان المثليين من حقوقهم وحرياتهم التي أقرها الدستور لمجرد أختلاف ميولهم الجندرية، ويرى أن حرمان أي أنسان لمجرد أختلافه في اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الميول الجنسية، يعد تجاوزاً على الحرية وهي أعلى المقدسات الأنسانية.

أما قضية (الأجهاض) هي الأخرى من القضايا الشائكة والمعقدة، وسببت صراعاً مستمراً بين مؤيديها ومعارضيها وصلت أحياناً الى حد ممارسة العنف ضد من يدعم هذه القضية، لأن بعض التيارات الدينية المتشددة تعدها مخالفة للدين وجريمة قتل متعمد للجنس البشري، وشكل هذا الخطاب والسلوك المناهض للأجهاض أحد المعوقات التي واجهتها الحركة النسوية، وأثرت على تحقيق مطالبها المشروعة، وتطورت النزعة المعادية لقضية (الأجهاض) منذ سبعينيات القرن العشرين، نتيجة " لهيمنة الموروث التقليدي الذي رافق التيارات الدينية والحزبية ذات المركزية الذكورية، الذي أحتكر مسألة تفسير وتطبيق حدود الحرية وطبيعتها بين الرجال والنساء، وكيف يجب أن تكون عليه الطبيعة البشرية كجزء من النظام الألهي والأبوي الذي ولدوا فيه"[2].

وعلى الرغم من كل محاولات المعارضين للقضية لتقييد عمليات الأجهاض، والغاء شرعية ممارستها عبر وضع قيود وشروط قانونية عليها، ألا أنها لم تستطع الغاء قرار المحكمة الأتحادية العليا بقضية "(رو/ وايد) الشهيرة العام (1973) ونصت أن

عملية الأجهاض تعد ضمن الحريات التي أقرها الدستوروهي من الحقوق الجوهرية التي تتمتع بها المرأة لذا يعد الأجهاض شرعياً في البلاد طالما ممارسته تتم تحت أشراف الطبيب وقبل الأسبوع الواحد والعشرين من الحمل وما بعدها يجوز إذ شكل خطراً على حياة الأم"[2]، ونتيجة لهذا القرار ظل الرأي العام الأمريكي منقسم حول تحديد شرعيته أم لا.

أصبحت قضية (الأجهاض) مؤثرة في الواقع الأجتماعي، وأنعكست تدريجياً على صانع القرار الأمريكي وأرتبط وصوله الى السلطة في كثير من الأحيان، بمدى تأييده أو رفضه لكل ما يتعلق بهذه القضية، ونجده ماثلاً أمامنا حينما أحتشد مناهضوا الأجهاض لتشكيل لوبي ضغط في الأنتخابات الرئاسية في ثمانينيات القرن العشرين، إذ أشترطوا أن تأييدهم لمرشح الرئاسة مرتبط بدعم رفضهم لممارسة عمليات الأجهاض، وأستطاعوا الحصول على قرار تقييد حرية الأجهاض التي أقرت بموجبه المحكمة الفيدرالية، وأصدر" البيت الأبيض في عهد الرئيس ريغان قرار يمنع تمويل المنظمات أو الجهات غير الحكومية أمريكية أم أجنبية التي تدعم الأجهاض من الموازنة الفيدرالية وذلك في العام (1984) والهدف منه هو تعطيل وتقييد قرار المحكمة العليا "التي منحت الشرعية للأجهاض كونه أمتداد للحرية وفق ما أقر دستورياً[3].

هذا القرار عدته الحركة النسوية إجحافاً بحقهن وحريتهن، والغاية الحقيقية منه ليس دفاعاً عن المعتقدات الدينية أو حفاظاً على سلامة الجنس البشري وفق الخطة الألهية التي وضعها (الله)، وأنما بسبب الأعتراف بحق وحرية المرأة في خياراتها بعدم الأنجاب مهما كانت طبيعة الأسباب لذلك، مما أثار مخاوف حراس النظام التقليدي الأجتماعي لأنه يهدد أركان النظام الأبوي، لاسيما أنه رسم وحدد شكل وطبيعة وجود وواجبات المرأة في المجتمع الأمريكي من دون موافقتها، لذا مناهضتهم للقضية بسبب خوفهم من تحرر المرأة من هويتها التقليدية والأجبارية، وأعلان نهاية وجود النظام الأبوي وقوانينه المجحفة بحقوقها وحرياتها.

ونتيجة لهذا القرار أصدرت بعض الولايات أوامر مشددة، نصت على أن كل أمراة تمارس عملية الأجهاض من دون موافقة زوجها أو رخصة من الطبيب، تعد جريمة يعاقب عليها القانون تصل الى درجة السجن، الأمر الذي حول قضية الأجهاض من قضية أنسانية تتعلق بالحقوق والحريات، الى قضية تمس حياة ومستقبل المرأة مما جعلها تصبح عامل مؤثر في الحملات الأنتخابية التشريعية والرئاسية معاً، وأيضا تم توظيفها ضمن الأجندات الأنتخابية من المرشحين في الأنتخابات للحصول على المزيد من الأصوات.

وأصبحت قضية (الأجهاض) تدريجياً أشبه بصراع وتنافس أنتخابي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري ، بسبب قوة وتأثير القضية على رأي الناخبين وميولهم للتصويت في الأنتخابات، مما يوضح لدينا سبب إعادة الرئيس (أوباما) العمل بتمويل المنظمات والجهات غير الحكومية الراعية لخدمات الأجهاض من الميزانية الفيدرالية، في حين تم أعادة الغائها مرة أخرى عند وصول (ترامب) للرئاسة كما فعل قبله الرؤساء التابعين للحزب الجمهوري.

ومع أن المرأة الأمريكية أستطاعت أحراز تقدم كبير على المستوى السياسي، سواء عبر مشاركتها في الأنتخابات أم الترشح فيها، إذ بلغت نسبة " تمثيلها في الكونغرس الأمريكي في دورته السادسة عشر للعام (2018) حوالي (23,7%) و بلغ عدد النساء حوالي (126) أمراة مقابل (409) رجل بعد أن كانت نسبتهن في العام (1992) لاتتجاوز سوى (6%) فقط، وبسبب أرتفاع هذه النسبة سمي تمثيلهن في الكونغرس بعام المرأة الأمريكية"[1].

كما عد وصول (نانسي بيلوسي)[*] كأول أمراة ترأس مجلس النواب الأمريكي، أنجازاً مهماً في تطور الحركة النسوية وتمتعها بالحرية، لاسيما بعد ظهور أحصائيات تؤكد أن زيادة تمثيل المرأة في الكونغرس، أقترن بتضاعف حجم أنتاجية العمل والتشريعات القانونية المنفذة مقارنة بالسنوات الماضية.

لكن ذلك لم يمنحها القدرة لأنهاء الجدل المثار أجتماعياً ودينياً حول قضية الأجهاض، ولم تمتلك القوة لأنهاء الصراع السياسي حول القضية الذي أفرغها من محتواها الأنساني وحولها أداة مساعدة لحصد الأصوات الأنتخابية، ومعنى ذلك أن قضية (الأجهاض) أصبحت مجرد قضية سياسية – أنتخابية وليس مسألة تمس حرية المرأة في نظر الحكومة الأمريكية، لذلك هي تركز على حجم النتائج التي تترتب عليها على المستوى السياسي، أكثر من التركيز للبحث في أسبابها وكيفية حلها جذرياً، أو حتى الوصول الى حل توافقي يرضي الطرفين المؤيد والمعارض للقضية.

مما تقدم نجد أن الموجة الثالثة للحرية، ركزت على القضايا التي تمس الواقع الأجتماعي وحاجاته ومتطلباته المتطورة، والتي أستطاعت الجهات السياسية والحزبية توظيفها لتمرير أجندات معينة تخدم مصالحها ومصالح الناخبين ومطالبهم، مما يؤكد لنا أن مفهوم الحرية أخذ منحى متجدد لتطورها، بعد خروجها من حالة الأنغلاق الفكري الى التعدد والتنوع ليس على مستوى التكوين الفكري والعرقي والثقافي، وأنما على مستوى طبيعة القضايا التي تمس حريات الجميع، وهو مؤشر مهم لأستمرار حركة تطور مفهوم الحرية وقدرتها في الحفاظ على وجود مجتمع ديمقراطي متجانس وفق المنظور الفكري الذي تصوره الأباء المؤسسون الأوائل، ووضع (ديوي) آليات تنفيذها لتصل الحرية الى ما هي عليه اليوم.

الخاتمة:

أدرك العقل الأمريكي المعاصر أن تمسك البعض بالتقاليد الموروثة، التي تبيح ممارسة سلوكيات سلبية تتضمن التعصب الديني والتمييز العنصري، أسهمت في أعاقة عملية تطور مفهوم الحرية، والذي أنعكس مباشرة على التطور الفكري والثقافي للمجتمع الأمريكي، مما أثر على طبيعة وشكل الصورة الرمزية للحرية التي تنادي بها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الواقع تتطلب إجراء سلسلة من المتغيرات والأصلاحات الإجتماعية والقانونية والسياسية، من أجل القضاء على تلك الممارسات والسلوكيات، والتي خالفت كل الشروط الأنسانية وليس فقط النصوص الدستورية.

وتطور مفهوم الحرية في ظل المتغيرات الأجتماعية والسياسية حول العالم، لم يعد وجوده مقتصرا على الأعتراف به وتضمينه كجزء من النصوص القانونية والأدعاء أنه يشمل الجميع، وأنما يتطلب الأيفاء به فكراً وسلوكاً من قبل الجميع وليس فقط على مستوى من يكون في السلطة، بمعنى أن هناك فرق كبير بين ما يشرع وما يتم تطبيقه، مما أدى الى مزيد من أنتهاك الحقوق والحريات ليشمل الكثير من شرائح المجتمع على أختلاف أعراقهم ولونهم وجنسهم، من هنا أدراك العقل الأمريكي المعاصر أن الأصلاحات والمتغيرات في جانبها القانوني والسياسي لاتكفي لوحدها، وأنما يجب أن تركز على الجانب الفكري والسلوكي لأن كلاهما سيفتح الطريق أمام تنفيذ تلك الأصلاحات بشكلها الشامل، وبما يخدم عملية تطور الحرية لتصبح فعل عقلاني واعي يفكر به ويمارسه الأخرين في المجتمع، بناءً على أيمانهم النابع أن حرية الأخر سباقه في وجودها على حريتهم، لا فعل يرتبط بما أكتسبوه وتعلموه من موروثهم الديني والثقافي.

هذا النوع من التجديد والتغيير على مستوى الفكر والثقافة فيما يتعلق بمفهوم الحرية، أستطاع من نقل حركتها ومسار تطورها من المستوى العامودي الى المستوى الأفقي، وبدأت تظهر موجات متعددة ومتطورة لها أسهمت في بناء نظام أجتماعي وسياسي، يؤمن بالتعايش المشترك والأندماج مع بعضه بعضاً وفق مبادئ العدالة والمساواة وتكافوء الفرص، بعيداً عن الأنغلاق الفكري والثقافي الذي قيد الحرية وأخرجها من مسارها الأصلي، وهوعكس ما خطط له الأباء المؤسسون الأوائل، وأدى لأشاعة الفوضى الأجتماعية لعقود طويلة بسبب هيمنة الموروث التقليدي على طبيعة مسارها وتطبيقها، لقد أدرك العقل الأمريكي المعاصر أن العلاقة بين تطور الحرية وتقبل التعدد والتنوع بين أعضاء المجتمع الأمريكي بشكل طبيعي ومنفتح، لا يؤكد على وجود مجتمع متوازن ومتجانس، يتشارك الكل فيه بصنع القرارات التي تعزز من أحترام وحماية الحريات، وتوفر المساحة الكافية ليمارس كل فرد إرادته الحرة وفق مانص عليه الدستور فقط ، وأنما أسهم في زيادة قوة الدولة وعظمتها، لأنها تمثل رمز الحرية شكلاً

ومضموناً، وهي الصورة الحقيقية لمفهوم الحرية وفق تصور الفكر السياسي الأمريكي المعاصر.

(*) الأباء المؤسسون الأوائل: هم الأشخاص الذين ينتمون للمستعمرات البريطانية الثلاثة عشر في أمريكا الشمالية والذين قادوا الثورة الأمريكية وأسسوا الولايات المتحدة الأمريكية ويبلغ عددهم (56) شخصا قاموا بالتوقيع على أعلان الأستقلال و(39) منهم وقعوا على الدستور مثل بنجامين فرانكلين جيمس ماديسون وجورج واشنطن وغيرهم و(16) منهم لم يوقعوا وأطلق عليهم المندوبون مثل جورج كلينتون والكسندر مارتن وغيرهم، للمزيد ينظر: جيرار ديلودال، الفلسفة الأمريكية، ترجمة: جورج كتورة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط 1، 2009، ص 35–36.

(1) المصدر السابق، ص 48.

(1) ديووين لوكارد، الفيدرالية الأمريكية، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، دار الأفاق الجديدة، بيروت، 1969، ص 27–28.

(*) هرمان ملفيل (1819– 1891): فيلسوف وروائي وشاعر أمريكي خدم في البحرية الأمريكية عام 1843 ويعد من الكتاب الذين قدسوا الحرية وربطوها بهويتهم الوطنية والدينية وأستطاع عبر راوياته التي نشرها من نشر الوعي بالولاء والوحدة الوطنية وكان أشهرها راوية موبي ديك وهي تتحدث عن مغامرات جنود البحرية الأمريكية بأسلوب روائي مبدع تصور الصراع القائم بين الخير والشر، لمزيد من التفاصيل ينظرأناتول ليفن،أمريكا بين الحق والباطل، ترجمة ناصرة السعدون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 91.

(2) المصدر السابق، ص 92.

(1) 1) Ralph Waldo Emerson, The Conduct OF Life, University Press OF America, 2006,p187.

(*) رالف إمرسون(1803– 1882): فيسلوف وشاعر أمريكي تخرج من جامعة هارفارد وتخصص بالفكر الديني ودراسات اللاهوت وعمل محاضرا ومدرسا وأسس ما عرف بالمذهب المتعالي التي تركز على معرفة الحقيقة عن طريق المصادر الروحية والحسة لاعن طريق الخبرة أو التجربة كوسيلة لأكتشاف ماهو خير وشر وكان من مؤيدي حركة تحرير العبيد والغاء تجارة الرق لمزيد من التفاصيل ينظر جيرار ديلودال، الفلسفة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(1) 2(Ralph Waldo Emerson, op-cit, p191-192.

(1) (1) Ralph Waldo Emerson, op-cit, p200-203.

(2) ينظر ديووين لوكارد، الفيدرالية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 30–32 (2).

(3) (3) Ralph Waldo Emerson, op-cit, p206- 210.

(*) البراغماتية: ويطلق عليها أيضا الفلسفة الذرائعية وهي مذهب فلسفي وسياسي يعد نجاح العمل المعيار الأساسي لها، كما أنها تركز على النفعية وكلما كانت النتائج الحاصلة من العمل تقود لأكبر منفعة كلما أثبتت نجاحها، ومعنى ذلك أن البراجماتية لاتؤمن ولا تعتمد على النظريات وأنما الفعل الذي يخدم مصالح الفرد للمزيد ينظر جيرار ديلودال، الفلسفة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 92–94.

(1) المصدر السابق، ص 100–102 (1).

(1) ينظر علي المحمودي، نظرية الحرية في الفلسفة السياسية، دار الهادي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 2004، ص 34–38.

(1) Larry Schweikart, Liberal Lies About American History, Press Sentine CH,P38-40.

(1) Larry Schweikart, op-cit, p43-45.

(2) علي المحمودي، نظرية الحرية، مصدر سبق ذكره، ص 107– 109.

(*) أبراهام لنكولن (1809–1865) هو الرئيس السادس عشر للولايات المتحدة الامريكية، وعراب حملة تحرير العبيد وإلغاء الرق، وبسبب مواقفه المرنة والمتسامحة نسبياً حول مسألة المساواة بين الأعراق تم اغتياله من قبل أحد المعارضين لسياسته. لمزيد من التفاصيل ينظر: Larry Schweikart, op-cit, p50-51.

(1) رياض طبارة، امريكا والحريات نظرة تاريخية، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 1، 2013، ص 42–44.

(1) ينظر: بسمة السيوفي، خماسية التجديد الذاتي في المنظمات المعاصرة، سيبويه للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ط 1، 2012، ص 34– 37.

(*) الداروينية الأجتماعية: نظرية أجتماعية تقوم على أفكار مؤسس الداروينية تشارلز داروين وتركز على تصنيف البشر وتقسيمه الى طبقات أو فئات حسب أرتقائها وتطورها الفكري والحضاري وظهر المصطلح لأول مرة في مقالة نشرت من قبل أوسكار شميدت العام (1879) وهذه النظرية شجعت على نمو وتطور ثقافة التمييز العنصري، للمزيد ينظر صلاح عثمان، الداروينية والأنسان نظرية التطور من العلم الى العولمة، منشأة المعارف للنشر، الأسكندرية، ط 1، 2001، 62– 64

(1) ينظر رياض طبارة، امريكا والحريات نظرة تاريخية، مصدر سبق ذكره، ص 75

(**) جون ديوي(1859–1952) فيسلوف أمريكي ومتخصص بعلم الأجتماع ويعد من أشهر أعلام التربية والتعليم التقدمي كانت للأفكاره التربوية وفق الفلسفة الأداتية دور مهم في تطور المجتمع الأمريكي ليصبح ماعليه اليوم للمزيد ينظر: John Dewey, Democracy and Education, Press Simon& Schuster,1997,p26

(2) Ibid,p34

(1) John Dewey, op-cit, p46.

(2) Ibid,p51.

(1) David E. Wilkins, American Indian Sovereignty and The United State Supreme, Press University of Texas, 1997, p85.

(2) Ibid, p88-91.

وللمزيد ينظرجاري ب. ناش، الحمر والبيض والسود تاريخ الصراع العنصري في أمريكا، ترجمة مصطفى أبو الخير، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1995، ص 115– 116.

(*) ينظر ملحق التعديلات الدستورية لدستور الولايات المتحدة الأمريكية.

(*) سوزان أنتوني (1820– 1906) ناشطة وقيادية في مجال الدفاع عن حقوق المرأة الأمريكية ومناهضة الرق ومؤسسة حركة الأعتدال النسوي للمطالبة بالمساواة الأجتماعية وكان لها دور مميز في حصول المرأة على حقها في الأقتراع، للمزيد ينظر هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية، ج 1، ترجمة شعبان مكاوي، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط 1، 2005، ص 175–176.

(1) موريس بي. فيورينا وأخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، ترجمة لميس فؤاد، الأهلية للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008، ص 221– 227.

(2) هوارد زن، التاريخ الشعبي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 177–179.

(3) موريس بي. فيورينا وأخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 228–232.

(*) أول أمراة وصلت لعضوية الكونغرس الأمريكي كان العام(1917) وكان عن طريق التزكية من قبل رجال الحزب الديمقراطي وليس الأنتخاب لأن حق التصويت للمرأة لم يقر الا في العام(1920) وأستمر وجود المرأة في المناصب الأدارية والسياسية أما عن طريقة التزكية أو التعيين وليس الفوز في الأنتخابات، وتغير هذا الواقع وأصبحت تاخذ أستحقاقها بفوزها في الأنتخابات او حصولها على المنصب لكفاءتها ومن ابرزهن شيرلي تشيشولم جيرالدين مادلين أولبرايت وكوندلزا رايس وغيرهن، للمزيد ينظر موريس بي. فيورينا وأخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 235– 241 .

(**) هي مجموعة من التجمعات المتطرفة لأمريكيين من العرق الأبيض وكانت من أشد المناهضين لحركة الحقوق المدنية للسود وترفض فكرة المساواة معهم من أشهرها تجمع (ku) و(klux)و (kkk) 61 ص ذكره، سبق مصدر والحريات، أمريكا طبارة، رياض ينظر للمزيد .

(1) غاري ب. ناش، الحمر والبيض والسود تاريخ الصراع العنصري في أمريكا، مصدر سبق ذكره، 187–190

(**) مارتن لوثر كينغ(1929– 1968) زعيم أمريكي وناشط سياسي ضد التمييز العنصري في أمريكا ومن أهم الشخصيات العالمية التي ناضلت من اجل الحرية إذ قاد حركة الحقوق المدنية للأفارقة الأمريكيين، ويعد أصغر شخصية حصلت على جائزة نوبل للسلام العام (1964) وبسبب مواقفه تم أغتياله العام(1968) للمزيد ينظرنفس المصدر السابق، ص 196–200 .

(1) كارك ن. ديغلر، الأنطلاق من الماضي القوى التي شكلت أمريكا الحديثة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 1997، ص 310– 311.

(2) ينظر: رياض طبارة، أمريكا والحريات، مصدر سبق ذكره، ص 69–71.

(3) ينظر: كارك ن. ديغلر، الأنطلاق من الماضي، مصدر سبق ذكره، ص 312– 315.

(*) الأنكلوسكسونية: وهو مصطلح يطلق على الأمريكيين البيض ذو الأصول الأوروبية والمنتمين للمذهب البروتستانتي الكالفيني ويرمز لهم (WASP) وظهر المصطلح لأول مرة العام (1957) للمزيد ينظر: كارك ن. ديغلر، الأنطلاق من الماضي، مصدر سبق ذكره، ص 330– 335.

(1) ينظر: رياض طبارة، أمريكا والحريات، مصدر سبق ذكره، ص 108– 109.

(1) ينظر: رياض طبارة، أمريكا والحريات، مصدر سبق ذكره، ص 110– 114.

(*) المثلية: تعتبر هوية الميول الجنسية التي يشعر بها الأنسان تجاه الأخر من نفس الجنس، وهي تشمل كلا الجنسين ذكور وأناث، وتعدها التيارات الدينية والأجتماعية المناهضة لهم أنها حالة شذوذ وتتعارض مع التكوين الجنسي الطبيعي للبشر، أما مؤيديها يعتبروها تدخل ضمن نطاق حرية التعبير والأختيار وفق مبدأ الأرادة الحرة لكل أنسان، للمزيد ينظرمختار بن بركة، اليمين المسيحي الأمريكي تاريخ ومسيرة، ترجمة أحمد الشيخ، المركز العربي الأسلامي للدراسات الغربية، القاهرة، ط 1، 2010، ص 136– 137.

(1) ينظر: مختار بن بركة، اليمين المسيحي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 138–140.

(*) ينظر: ملحق التعديل الدستوري الرابع عشر للدستور الأمريكي.

(2) ينظر: كيف تغيرت نظرة الأمريكان للشذوذ في خمس سنوات، مقال منشور على موقع الألكتروني
https: //www. tipyan.com/ hod-do-americans

(3) ينظر: حقوق المثليين في الولايات المتحدة الأمريكية، مقال منشور على الموقع الألكتروني،
http://ar.m. Wikipedia.org

(1) ينظر: أوباما يتباهى بدعم المثليين، مقال منشور على الموقع الألكتروني www.elbalad.news .

(2) ينظر: مختار بن بركة، اليمين المسيحي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 131– 132.

(3) ينظر: موريس بي. فيورينا وأخرون، الديمقراطية الأمريكية الجديدة، مصدر سبق ذكره، ص 454– 456.

(1) ينظر: نيفين الحديدي، أمريكا الأقل تمثيلا للنساء في البرلمان، مقال منشور على الموقع الألكتروني
(2) http:// 24.ae/contact-us.aspx

نانسي بيلوسي: سياسية أمريكية وناشطة في مجال حقوق المرأة تولت منصب رئاسة مجلس النواب الأمريكي لدورتين أنتخابيتين، حاصلة (*)(*) على جائزة االشهرة الوطنية للمرأة العام (2013) وجائزة الشخصية الشجاعة العام (2019)، للمزيد ينظر: http:// www.womenofthehall.org